تأثير مراكز البحث والتفكير Think Tanks على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين

الأستاذ : **ساعد رشيد**

أستاذ مساعد " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية

- جامعة تيارت -

ملخص:

إن المتتبع للمشهد السياسي الأمريكي وطبيعة صناعة القرار فيه يرى بوضوح أن مؤسسات ومراكز البحث والتفكير أصبحت جزء لا يتجزأ من منظومة صناعة القرار الأمريكي، فمن بين العديد من المؤثرات يبرز الدور الكبير الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صناعة الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي، فظهور مراكز البحث والتفكير كلاعب مهم في مجتمع صانعي الإستراتيجية الأمريكية يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنظمة من المؤسسات في بيئة صنع الإستراتيجية الأمريكية. وفي هذا السياق يقول ريتشارد هاس:" من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تعد مراكز البحث ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل حظوة." ويتجلى تأثير هذه المراكز على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين في تيارين اثنين هما تيار الاحتواء الذي يدعو صراحة إلى إسقاط إستراتيجية الحرب الباردة على الصين باعتبارها تمثل تهديد إستراتيجي للولايات المتحدة، في مقابل تيار الارتباط الذي يدعو إلى الدمج الناعم للصين في المؤسسات الدولية وآليات العمل الجماعي لكبح أي طموحات للصين تستهدف قواعد النظام الدولي القائم.

Abstract:

Think Tanks as an important player in society of american strategy for the homeland security signify to what extant this organized group of institutes influence on the environment of making america strategy . In this context Richard Haass said:" The research center and Policy Stady become the most important and the less estimation." The effect of Think Tanks On the Directions –Orientations- of America Strategy Thinking award China apears in two strategies. The First is called the Containment strategy the apply the cold war strategy on china because it threaters to become a bigger power in the world agains to US. Frome the other side the second is called the Engagement strategy that support the boff integration of china in international institutions group work to stop any china ambtion that aim the basics of international onal actual regime.

مقدمة

تعد مراكز الأبحاث والتفكير أو ما يطلق عليه بـ Think Tanks من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نشأت الحاجة إلى وجود هذه المراكز مع مطلع القرن العشرين نتيجة للتطورات الداخلية والخارجية التي شهدتها الولايات المتحدة والتي أسفر عنها بروز العديد من القضايا المستحدثة التي استلزمت استحداث مراكز ومؤسسات لدراستها بشكل علمي وإبداعي، وقد دفعت الحاجة إلى توافر البيئة الخصبة داخل الولايات المتحدة لنمو هذه المراكز والمؤسسات وعلى رأسها طبيعة نظامها السياسي الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات واللامركزية، ما سمح بدخول العديد من الفواعل المجتمعية الجديدة وتنشيطها داخل النظام. ومن بين هذه الفواعل تبرز مراكز الأبحاث التي تعنى بالتفكير الإستراتيجي والتي جاءت استجابة لحاجة صانعي القرار غير المحدودة إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المرتبطة بصناعة القرار الإستراتيجي الذي من خلاله تتحدد الأهداف الحيوية العليا للدولة، ومن ثم تحديد أسلوب العمل الذي من خلاله يتم تحقيق هذه الأهداف وفقا لتصوراتهم وكيفية تطبيقها سيما وأن الولايات المتحدة ترتبط بالتزامات دولية فريدة في حجمها ونطاقها باعتبارها مركز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم. إلا أن هذا المركز الدولي المتميز مهدد بالتراجع في ظل الصعود الصيني السريع كقوة آسيوية عظمى من جهة وقوة كبرى عالميا من جهة أخرى.

إن مسألة صعود الصين الاقتصادي والعسكري السريع وتزايد نفوذها السياسي في العالم وتبوءها مرتبة ثاني أضخم اقتصاد في العالم، عجل بفتح أبواب النقاش والسجال داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن كيفية التعامل مع هذا التنين الصيني الجامح بهدف الحفاظ على المكانة الدولية المتميزة والفريدة التي تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. وفي هذا السياق أثارت مراكز الأبحاث والتفكير الأمريكية مسألة التعامل مع الصين كمحدد أساسي للحفاظ على الهيمنة الأمريكية في العالم من خلال طرح الإشكال التالي: **هل إستراتيجية الارتباط وزيادة الاعتماد المتبادل كفيلة بإدماج الصين في المنظومة العالمية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية؟ أم أن احتواء الصين وانتهاج سياسة العصا كفيل بالحد من طموحاتها بالتغيير في هيكلية النظام الدولي؟**

أولا: مراكز البحث والتفكير Think Tanks

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في مجال التفكير الإستراتيجي، فهي تمتلك شبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير في شتى مجالات العلم والمعرفة والتي يطلق عليها في الغالب بمستودعات التفكير أو بيوت التفكير "Think Tanks" وهي تستهدف تحديث قواعد الفكر والمعرفة

والعمل على ترويجها إلى مستوى صانع القرار والرأي العام من خلال العمل على المشاركة في بحوث السياسات العامة والإستراتيجية وتحليلها والدعوة إلى إيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي تواجه السياسات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم[1].

ظهرت الموجة الأولى من مراكز الفكر المتخصصة في الشؤون الخارجية والإستراتيجية داخل الولايات المتحدة في وقت مبكر من القرن العشرين، وفي هذا الإطار يقول الباحث في معهد بروكينغز [كنت ويفر] أن هذه المؤسسات أمثال كارنيغي الخيرية وبروكينغز تعمل كما لو كانت "جامعات بلا طلاب" فهي تعطي أولوية عليا لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية، وعلى الرغم من أن الباحثين في هذه المؤسسات البحثية قد قدموا في بداية عهدها وفي بعض الأحيان المشورة لصانعي السياسة، إلا أن هدفهم الأول لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بشأن العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية[2].

ومن بين المراكز التي أكدت حضورها وقدرتها على التأثير على مستوى صنع القرار السياسي والإستراتيجي: مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي وقد أنشئت سنة 1910 كمؤسسة "وقفية-خيرية" في مدينة بيتسبيرغ من طرف قطب صناعة الصلب أندروكارنيجي[3] وتعد أول مركز أبحاث مخصص للسياسة الخارجية فقط[4]، لا تهدف للربح وهي مكرسة لدفع عجلة التعاون بين الدول وتشجيع تعاطي الولايات المتحدة بشكل نشط في الشؤون الدولية من خلال صياغة مقاربات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية[5]. ومؤسسة هوفر التي تعنى بالحرب والثورة والسلام والتي أسست سنة 1919 من طرف هربرت هوفر قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية. ومجلس العلاقات الخارجية الذي تأسس سنة 1921 بهدف زيادة فهم أمريكا للعالم والمشاركة في تقديم الأفكار لسياسة الولايات المتحدة الخارجية عن طريق تشجيع المناقشات والمناظرات البناءة، وإصدار مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs الرائدة والمرموقة التي تعنى بالقضايا العالمية[6]. ومؤسسة بروكينغز التي انبثقت عن مؤسسة الأبحاث الحكومية في العاصمة واشنطن سنة 1916 على يد رجل الأعمال روبرت بروكينغز، وقد أسس لاحقا مؤسستين متصلتين ببروكينغز هما: مؤسسة الاقتصاد، وكلية الدراسات العليا للاقتصاد وشؤون الحكم، وقد قدمت مؤسسة بروكينغز عددا كبيرا من الأبحاث والأفكار والاستشارات يمكن أن إيجازها في بعض النقاط[7]:

- قدمت أفكار ساهمت في التعبئة للحربين العالميتين الأولى والثانية.
- ساهمت بتطوير خطة مارشال.
- كانت هذه المؤسسة وراء تأسيس مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- روجت لتقديم الولايات المتحدة المعونات للدول الفقيرة.
- ساهمت في تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة في فرض العقوبات على الدول المارقة.

أما الموجة الثانية من مراكز البحث والتفكير فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عندما تولت الولايات المتحدة عباءة القوة العظمى المدافعة عن العالم الحر [مع اندلاع الحرب الباردة] وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة أكثر لصانعي القرار للحصول على خبرة مراكز الفكر من أجل التأسيس لسياسات جديدة للأمن القومي والسياسات الأمنية، وكنتيجة لذلك تلقت هذه المراكز دعما مباشرا من الإدارة الأمريكية التي خصصت موارد مالية ضخمة لعلماء الدفاع والباحثين، وقد كانت البداية مع مؤسسة راند RAND التي دشنت عصر التعاقد بين مراكز الفكر والإدارة الأمريكية بتمويل من سلاح الجو الأمريكي سنة 1948 كمؤسسة مستقلة غير هادفة للربح، وكان من ثمار نتائج هذا التعاقد بين مؤسسة راند وسلاح الجو الأمريكي ظهور دراسات تحليل النظم[8].وعن هذا التطور التاريخي لمراكز الفكر الأمريكية يقول الأستاذ في جامعة وست أنتاريو دونالد أبلسون Donald Ablson" إن الباحثين الذين درسوا نمو وتطور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية متفقون بوجه عام على أن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، مضافة إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم والتبرعات المالية للمؤسسات الخيرية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الرأي والفكر وتنوع اهتماماتها[9]."

يعرف معجم التراث الأمريكي American Heritage Dictionary مراكز الفكر بأنها:" جماعة أو هيئة منظمة تقوم بأبحاث متعمقة لحل المشكلات خصوصا في مجالات التكنولوجيا والمجالات الإستراتيجية أو الاجتماعية أو السياسية أو التسلح[10]." أما الموسوعة البريطانية فاعتبرت أن مصطلح مراكز التفكير يعني بأنها:" معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية[11]." ومن جانب آخر يعرف معجم العلاقات الدولية مركز الفكر أو البحث بأنه:" معهد أبحاث ممول على نحو مستقل ويهتم بدراسة العلاقات الدولية ومجالات قضايا السياسة الخارجية[12]."وفي سياق متصل يعتبر المعهد الياباني المسمى المعهد الوطني لبحوث التقدم The National Institute for Reshearch Advancement -NIRA أن مراكز التفكير هي أحد اللاعبين السياسيين الرئيسيين في المجتمعات الديمقراطية التي تؤكد على التعددية والشفافية والبحوث والتقييم وصناعة القرار[13].

أما الأستاذ دونالد أبلسون فيعرف مراكز البحث والتفكير بأنها:" هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح ولا تعبر عن توجه حزبي معين دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الأيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسية في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة[14]."وفي هذا السياق يقول دونالد أبلسون أنه في الوقت الذي أصبحت فيه مؤسسات الفكر والرأي في السنوات الماضية [ظاهرة عالمية] فإن المؤسسات الأمريكية تتميز عن نظيراتها في الدول الأخرى بقدرتها على المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة، كما في استعداد صانعي السياسة في العودة إليها للمشورة السياسية.

ومن جانب آخر يعرف ريتشارد هاس[*15] Richard Haass مراكز البحث والتفكير "Think Tanks" بأنها:" مؤسسات مستقلة نظمت من أجل إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة ذات صلة بدوائر صنع القرار السياسي." وبذلك فإن مراكز البحوث والتفكير تجسر المسافة بين الأوساط الأكاديمية والحكومة، فهي تساعد على تقريب عالم الأفكار من عالم الفعل وصنع القرار[16]، على اعتبار أن هذه المراكز البحثية تجمع بين ميزتين هامتين هما توافر العلم والخبرة العملية المتراكمة من جهة، وتوافر الإمكانات المادية والوقت لأعمال الفكر والتحليل والتركيب لبناء النظرة الإستشرافية التي تعد " أساسا ضروريا" لأي إستراتيجية وسياسة خارجية ناجحة[17].

وترجع قوة الدور الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بما فيها رسم معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إلى عاملين اثنين[18]:

العامل الأول: يتجلى في الطابع اللامركزي للنظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة للقنوات الشرعية للمشاركة في صياغة الإستراتيجية القومية الأمريكية.

العامل الثاني: يتمثل في انخراط الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي ومؤثر في العلاقات الدولية، وما يستتبع ذلك من ضرورة وضع إستراتيجية قومية شاملة تحمي وتصون الأهداف والمصالح الأمريكية في كل أنحاء العالم، وهنا يبرز دور هذه المراكز البحثية في إعداد الدراسات والبحوث بشأن مناطق معينة في العالم واقتراح خطط متعددة للمحافظة على المصالح الأمريكية والدفاع عن الأمن القومي الأمريكي. وفي هذا السياق يؤكد جيمس ماك جين أحد خبراء معهد بحوث السياسات أن مراكز البحث والتفكير ليست مجرد قنوات للتزويد بالمعلومات وإنما يستعان بها لوضع وتقرير أجندة السياسات، فهي تقوم من خلال دراساتها وأبحاثها بالتأثير في صناع القرار السياسي[19]. وقريبا إلى هذا التحليل يعتقد جيمس ماكغان Gemes Makvan وهو باحث رئيس في معهد أبحاث السياسة الخارجية:" أن صانعي السياسة يعتمدون أكثر فأكثر على المنظمات المستقلة لأبحاث السياسة العامة والتي تعرف بمؤسسات الفكر والرأي من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم، موثقة، سهلة المنال ومفيدة[20]."

تمثل مراكز البحث والتفكير أفضل مراكز لتجميع النخبة من الخبراء والمتخصصين وبحسب ريتشارد هاس فإن:" من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تعد مراكز البحث ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل حظوة[21]." ويحدد ريتشارد هاس أهمية مراكز البحث والتفكير " Think Tanks " بالنسبة لواضعي سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وصناع القرار فيها في خمس نقاط هي22:

- توليد "تفكير جديد" بين صناع القرار الأمريكيين: إذ تقوم هذه المراكز بتقديم الأفكار الجديدة إلى المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية وهو ما يؤثر في طريقة تفكير صانع القرار، وتحد د ردود أفعاله تجاه مختلف القضايا الدولية، وتساعد هذه الأفكار على ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الأمثلة على ما قدمته هذه المراكز من مقترحات في مجال السياسة الخارجية: اقتراح إنشاء هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945[23].
- توفير خبراء للعمل في الإدارة والكونغرس.
- إعطاء صانعي القرار بدائل لبناء فهم مشترك حول الخيارات السياسية.
- تثقيف مواطني الولايات المتحدة حول ما يحدث في العالم: لأن تثقيف الجمهور بالقضايا الخارجية وحشد تأييده لسياسة معينة من أبرز المهام التي تقوم بها مراكز الأبحاث في إطار عملها بالشأن العام، وقد ازدادت أهمية هذا الدور بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاج الإدارة الأمريكية سياسة أكثر تدخلية بعد أحداث 11 أيلول 2001.
- إكمال الجهود الرسمية للتوسط من أجل حل النزاعات.

منذ سنة 2006 ،يصدر معهد لودر التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية تصنيف سنوي لمراكز البحث والتفكير "Think Tanks" حيث يحاول المعهد من خلال هذا التصنيف تحديد أفضل مراكز البحث والتفكير على مستوى العالم، وفي آخر إصدار لمعهد لودر بتاريخ يناير/ كانون الثاني 2015 صدر أحدث تصنيف عالمي لمراكز التفكير في سنة 2014 حيث شملت الدراسة التي خرج عنها التصنيف 6618 مركز مسجل لدى [برنامج مراكز التفكير والمجتمعات المدنيةTTCSP] حوالي ثلث هذه المراكز التي شملتها الدراسة موجودة في أمريكا الشمالية منها 1830 مركز موجود في الولايات المتحدة الأمريكية[24]، كما أن حوالي ربع هذه المراكز (400 مركز) تتخذ من العاصمة الأمريكية واشنطن مقرا لها وهو ما يدعم فكرة الدور الكبير الذي تمارسه هذه المراكز على دوائر صناعة القرار الأمريكي على اعتبار أن جل الدوائر الحكومية الفيدرالية المعنية بصناعة القرار الأمريكي موجودة في العاصمة واشنطن على سبيل المثال لا الحصر [البيت الأبيض- الكونغرس- المحكمة الفيدرالية- وزارة الخارجية ...] فهذه المراكز أصبحت منذ حوالي أربعة عقود عنصرا ثابتا في مشهد صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية عبر توفيرها للغذاء اليومي لجلسات الاستماع ومواضيع الصحافة وخطابات الصراع السياسي القاسية بين الديمقراطيين والجمهوريين، كما أنها وصفت بأنها أكبر مزرعة لتمويل رجال الحكم بأعوانهم[25].

وبحسب نفس الدراسة فإن الولايات المتحدة تتصدر قائمة أفضل مراكز البحث والتفكير في العالم لسنة 2014، حيث يحتل معهد بروكينغز Brookings Institute المرتبة الأولى عالميا وتحتل مراكز التفكير الأمريكية الأخرى ستة مراتب من المراتب العشر الأولى وإحدى عشر من المراكز الخمسين،

حيث تضم قائمة التصنيف العالمية إلى جانب معهد بروكينغز الأمريكي مركز كارنيغي للسلام العالمي في المرتبة الثالثة ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS رابعا ومؤسسة راند RAND سابعا ومجلس العلاقات الخارجية CFR ثامنا ومركز وودر ويلسون عاشرا. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

المركز	عدد الموظفين	النفقات/ مليون دولار أمريكي
مؤسسة بروكينغز	563	97
معهد كارنيغي للسلام العالمي	159	33
معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية	333	32
مؤسسة راند	2028	275
مجلس العلاقات الخارجية	471	62
معهد وودر ويلسون	163	19
مركز بايو للأبحاث	154	31
مؤسسة هيرتج	516	82
معهد كاتو	224	26
مركز التقدم الأمريكي	328	39

Source: http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2015/1/8

ثانيا: التفكير الإستراتيجي

لا يوجد اتفاق بين فقهاء السياسة أو علم النفس السياسي على تعريف أو مفهوم موحد للتفكير الإستراتيجي، على اعتبار أنه يتفاعل مع التغيير في كل يوم بسبب التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي يشهدها العالم. فالتفكير الإستراتيجي يدخل ضمن إطار

الإبداع والتميز والابتكار الذي يرتكز على أسس وقواعد أصول البحث العلمي في توظيف المنهجية البحثية المناسبة والمرتكزة على دقة التوقعات والتنبؤات والاحتمالات وإيجاد فرضيات وافتراضات متوافقة مع واقع الطرح. فالتفكير الإستراتيجي هو القدرة على توحيد مختلف الرؤى والطروحات الغامضة والمعقدة مع الأخذ في الاعتبار الماضي والحاضر والمستقبل، وتقييم المعلومات والمخرجات من خلال مناظير علمية وإبداعية[26].

يعرف كرايج لوهيل التفكير الإستراتيجي على أنه:" عملية أو تقنية كاملة للتفكر بشأن حل مشكلات معقدة أو تحقيق غرض منظومي، أو التوصل إلى حلول جديدة في المجالات التي تتطلب الجدية في مسائل أساسية للدولة كالسياسة الخارجية والأمن القومي[27]. أما حامد ربيع فيعرف التفكير الإستراتيجي على أنه:" تصور المستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي على أنه امتداد له، وبناء خطة للتعامل مع المستقبل[28]." في حين يعرفه آخرون بأنه:" التنقيب المكثف عن إستراتيجية مناسبة للتوجهات الجديدة." ومن جانب آخر يرى آخرون أن التفكير الإستراتيجي هو:" تفكير تركيبي وبنائي يعتمد على الإدراك والاستبصار والحدس لاستحضار المستقبل والاستعداد له." وبناء على ذلك فإن التفكير الإستراتيجي يجمع بين ثلاث أنماط رئيسية من التفكير تتفاعل مع بعضها البعض وهي: التفكير التحليلي Analytical Thinking الذي يقوم على تفكيك الواقع وتحليله، أما النمط الثاني فهو التحليل النقدي Critical Thinking الذي يقوم على نقد الواقع، بينما النمط الثالث هو التفكير الإبداعي Crative Thinking الذي يقوم على إعادة تركيب الواقع لبناء نماذج المستقبل[29].

لعبت مراكز الأبحاث والتفكير دورا بارزا في صياغة التوجه الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية مع العالم لفترة تقارب المائة عام من خلال التأثير الديناميكي التفاعلي على صانعي الإستراتيجية الأمريكية من خلال عدة جوانب وبوسائل مختلفة، فمهمة مراكز الأبحاث والتفكير الأمريكية كما يراها ستروب تالبوت هي تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير إستراتيجيات جديدة، ولتعديل أو إنهاء العمل باستراتيجيات قائمة وفي هذا الإطار يقول ستروب:" إن أكثر مهماتنا صعوبة هو التحديد المبكر للقضايا الجديدة والمهمة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل[30]." ولما وعت الولايات المتحدة لما يمكن أن يتضمنه المستقبل من مخاطر على الأحادية القطبية الأمريكية نتيجة لظهور دول عظمى اقتصاديا على الصعيد العالمي كالصين، فإن الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى استمرار نظام الأحادية القطبية لأطول فترة ممكنة والتقليل من إمكانية ظهور أقطاب جديدة، وفي هذا السياق يقول روبرت شتراوس في كتابه [توازن الغد] الصادر سنة 1994:" إن المهام الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية هي توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهام لابد من إنجازها بسرعة لمواجهة نمور آسيا وأية قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية[31]." وبناء على ذلك تعددت الأفكار التي ناقشت الصعود

الصيني وبالتالي تعددت الإستراتيجيات المثلى للتعامل مع هذا الصعود، ومع ذلك يوجد في الولايات المتحدة تياران فكريان أساسيان فيما يتعلق بالتعامل مع الصعود الصيني وهما: تيار الارتباط Engagement أو الإدماج، وتيار الاحتواء Containment.

أولا: تيار الاحتواء Containment

يتأسس تيار الاحتواء في الولايات المتحدة الأمريكية على فكرة أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم "قواعد النظام الدولي المعاصر" وأنه يسعى لتقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة[32]، وبذلك فإن الصراع بين الولايات المتحدة والصين في طبيعته ليس صراعا بين قوتين متنافستين ولكنه صراع بين نظامين مختلفين للحكم، ومنطلقات مختلفة في رؤية الطبيعة البشرية، ودور الدولة والعلاقة بين الدولة ومواطنيها، كما توجد اختلافات أيضا في رؤية كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي وهو ما يعزز أن هناك قدر كبير من عدم الثقة بين الدولتين[33].ويستند أنصار تيار الاحتواء على عدد من المؤشرات لتدعيم تصوراتهم اتجاه طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، يمكن إجمالها كالتالي[34]:

- تعد التحولات السلمية في السياسة الصينية تحولات تكتيكية وليست إستراتيجية، وهو ما يلاحظ على التراجع التكتيكي الذي قامت به خلال أزمة تايوان سنة 1995، مما دفع الولايات المتحدة إلى إرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة، ولأن الصين حريصة على العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت تكتيكيا عن موقفها.
- إن سعي الصين لزيادة القوة على المستوى الإقليمي والدولي متواصل، فالصين تقوم بشراء المعدات العسكرية المتطورة من روسيا، وتقدم مساعداتها التقنية والسياسية للدول الإسلامية في وسط آسيا ولدول في الشمال الإفريقي، كما أنها تقوم ببناء شبكة من العلاقات في منطقة المحيط الهادي مع دول ترغب في إضعاف النفوذ الغربي في العالم.
- أن انهيار الاتحاد السوفيتي أعطى للصين إحساسا بأنها أصبحت القوة المركزية في المنطقة.

ويرتبط أنصار تيار الاحتواء فكريا بمراكز الأبحاث والدراسات ذات التوجه المحافظ والمحافظ الجديد ومن أهمها: معهد إنتربرايز American Institute Enterprise ومؤسسة التراث Heritage Foundation ومشروع القرن الأمريكي الجديد Project For The New American Century، فمراكز الأبحاث والتفكير هذه ترى في الصعود الصيني بمثابة التهديد للمصالح الحيوية الأمريكية ولوضعها الدولي المتميز ولهيمنتها التقليدية على منطقة آسيا- الباسيفيك، وأن إستراتيجية الاحتواء هي ما يتناسب والسلوك الفعلي الواقعي للولايات المتحدة الأمريكية حتى مع إنكار مسئولي الإدارة الأمريكية انتهاج هذه الإستراتيجية، فإستراتيجية الاحتواء تجد ،منطلقاتها الواقعية

في السياسة الأمريكية من خلال تعزيز التحالف الأمني القوي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا دعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع تايوان وتعزيز القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية ومع دول جنوب شرق آسيا خاصة الفلبين وفيتنام وهو ما يعبر عن رد فعل الولايات المتحدة اتجاه الصعود الصيني ومحاولة كبح جماحه[35].

ومن جانب آخر فإن مراكز الأبحاث والتفكير الأمريكية ذات التوجه المحافظ والمحافظ الجديد تستند في موقفها المتشدد إزاء طبيعة العلاقة اتجاه الصين إلى إدراكات النخب السياسية الحاكمة في الصين للنظام الدولي القائم، فهذه الأخيرة ترى بأن القواعد المنظمة للنظام الدولي الحالي هي أحادية الجانب وضعت بالأساس من طرف القوى الغربية وفي فترة زمنية اتسمت بضعف مزمن للدولة الصينية، فالصين اليوم قوة ساخطة وغير راضية عن الوضع الراهن وتسعى إلى تغيير النظام الدولي الحالي ومعايير العلاقات بين الدول، كما ترى أن التوزيع الحالي للقوة والموارد الذي أفرزه النظام الدولي يصب في خدمة المصالح الغربية ويتناقض مع المصلحة الوطنية للصين، وبناء عليه فإن الصعود الصيني لا يستهدف فقط تعزيز مكانتها الدولية من خلال المساهمة في المنظمات والأنشطة الدولية المختلفة، ولكنه يستهدف تغيير النظام الدولي القائم وإعادة تشكيله بما يتناسب وحجم القوة الصينية ما يعطي للصين المكانة الدولية التي تستحقها آخذة ما تعتبره مكانها الشرعي كقوة عالمية. وبالتالي فإن تحقيق أهداف الصعود الصيني سالفة الذكر لا تتحقق إلا من خلال إضعاف النفوذ الأمريكي القوي في الشؤون الدولية وتشجيع الاتجاهات نحو التعددية القطبية وتشتيت القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة والذي يعد في حد ذاته هدفا حيويا للسياسة الخارجية الصينية[36]. فبحسب روبرت كيغان والذي يعد أهم المنظرين الحاليين للفكر الأمريكي "المحافظ الجديد" في كتابه المعنون بـ "عودة التاريخ ونهاية الأحلام" فإن الصين مقادة بخليط من الحنين الإمبراطوري الصيني الذي يريد تصحيح التاريخ لناحية ومكانة موقع الصين في الاقليم والعالم، فالصين في سيكولوجيا الفخر الشعبوي والنخبوي الصيني هي أصل الحضارة وما سواها هي التوحش والبدائية وظلت كذلك إلى أمد قريب إلى أن بزغت القوة الغربية الحضارية والعسكرية التي أدت إلى تقهقر الصين وتعرضها لسلسلة من الإذلال الذي بلغ مداه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إن على أيدي مشروع اليابان الإمبراطوري أو القوة الغربية[37].

فالتوجه الإستراتيجي لاحتواء الصين تمت صياغته لمواجهة المخاوف الأمريكية من سيادة الصين على القرن الحادي والعشرين من الناحيتين السياسية والعسكرية خاصة بعد ظهور عشرات التنبؤات الأمريكية التي اعتبرت هذا القرن قرنا آسيويا خالصا وفى أسوأ الأحوال من وجهة النظر الأمريكية فإنه سيصبح قرنا صينيا خالصا, ووفق تلك التنبؤات تحددت الكثير من التوجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو الصين, وصاغ الأمريكيون سياستهم تجاه المارد الأصفر

المرتقب، فالاستخبارات الأمريكية بدأت منذ سنوات في رصد تطورات الأوضاع داخل الأراضي الصينية, وتسجيل التصاعد المطرد في معدلات النمو الاقتصادي والعسكري, إلى جانب المكاسب الدولية التي حققتها بكين بعد أن استعادت أعظم المدن التجارية العالمية هونج كونج من أيدي البريطانيين عام 1997 ومكاو من أيدي البرتغاليين عام 1999 إلى جانب سعيها لاستعادة تايوان، بالإضافة للاحترام الدولي الذي تحظى به بكين خاصة بين بلدان العالم الثالث[38].

فأنصار تيار الاحتواء يعتقدون بأن الصين ليست استثناء وأنها سوف تتصرف مستقبلا كما تصرفت كل القوى على مر التاريخ كصعود اليابان وألمانيا أواخر القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين وما صاحب ذلك من توترات إقليمية وحربين عالميتين مدمرتين، وينطوي هذا الرأي على قناعة تقوم على مدرك مسبق بأن الصين دولة عدائية وفي غياب الاتحاد السوفيتي الذي كان قد أرهق السياسة والإستراتيجية الأمريكية لعقود من الكراهية والعدائية ستصبح الصين خليفة له[39]. فالصين حسب أنصار تيار الاحتواء ستعمل جاهدة من أجل توظيف قوتها العسكرية لتحقيق السيطرة الكاملة على دائرة أمنها القومي ثم تتوسع تدريجيا خارج نطاق هذه الدائرة، وهذا أمر حتمي بالنظر للطبيعة التنافسية للنظام الدولي فاستمرار معدلات النمو الاقتصادي العالية التي تتمتع بها الصين تغذي النفوذ الدولي للصين بكل وسائله الاقتصادية والدبلوماسية وحتى العسكرية[40]. فتيار الاحتواء ينظر إلى الصين بوصفها تهديدا للأمن الإقليمي والنظام الدولي ما يستدعي ممارسة تكتيكات توازن القوة بغرض "ردع" أو "احتواء" أو "كبح" الصين التي هي في نظر أنصار تيار الاحتواء تجسد قوة صاعدة كلاسيكية ذات نوايا عدوانية لا تختلف عن يابان ما بعد ميجي Meiji أو ألمانيا فيلهيلمين أو الاتحاد السوفيتي السابق، وبالتالي فإن سياسة الانفتاح والاعتماد المتبادل لا تكفي للتحكم في سلوك الصين، وأن مناهج السياسة الواقعية التقليدية القائمة على القوة والضغط مطلوبة لكبح واحتواء الصين[41].

ثانيا: تيار الارتباط Engagement

إن مفهوم الارتباط في العلاقات الدولية ينطوي على فكرة مفادها تأقلم القوى الحالية في النظام الدولي مع مطالب ومصالح قوة صاعدة بغرض الحفاظ على الاستقرار وتقليل احتمالات الصراع، فالقوى المهيمنة على النظام الدولي تدرك تمام الإدراك أن توازن القوى يقتضي باستيعاب هذه القوة الصاعدة في إطار النظام الدولي القائم من خلال المنظمات الدولية والآليات الجماعية للعمل الدولي، بحيث تعكس المؤسسات الدولية مصالح المجتمع الدولي بشكل عام ولا تسعى هذه القوة الصاعدة لتحدي الوضع القائم أو محاولة تغييره. وفي هذا السياق يقدم رتشارد هاس وميجان أوسوليفان تعريفا لسياسة الارتباط بأنها:" إحدى إستراتيجيات السياسة الخارجية التي تعتمد على حوافز إيجابية لتحقيق أهدافها[42]." فتيار الارتباط يدعو إلى انتهاج سياسات معتدلة اتجاه الصين

لدفعها إلى الاندماج التدرجي في المجتمع الدولي، وذلك على اعتبار أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نموا اقتصاديا في العالم هو أمر حيوي من أجل[43]:

- دفع الصين لتبني سياسات مناسبة مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة سياسية معينة.
- دفعها لتبني سياسة إقليمية معتدلة والحد من طموحها في هذا المجال.
- أن القبول التدريجي للصين في النظام الاقتصادي العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلى دولة ليبرالية.
- تبقى النوايا الحقيقية وراء هذا الصعود السريع وأهدافه غير واضحة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومن الصعب الجزم بشأنها، فالتعامل مع الصين كعدو محتمل سيحولها إلى عدو حقيقي وبالتالي فلارتباط معها وإدماجها في النظام الدولي هو البديل الأفضل.
- تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا وآسيا على التعاون الاقتصادي مع الصين وإدماجها في الهياكل الدولية بما يحقق منافع متبادلة للجميع لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأهمية الحيوية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي وضرورة استمرار التواجد الاقتصادي والعسكري الأمريكي بها.

ويرتبط أنصار إستراتيجية الارتباط فكريا بمراكز الأبحاث والدراسات ذات التوجه الليبرالي كمركز التقدم الأمريكي Centre For American Progress ومركز كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment For International Peace ومعهد السياسة التقدمية Progressive Policy Institute، ويمكن إرجاع جذور إستراتيجية الارتباط إلى التقاليد التي أرستها دبلوماسية البنج بونج التي بدأت عام 1972 مع الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ومستشار أمنه القومي هنري كيسنجر، الذين أسسا لإستراتيجية الانفتاح والارتباط مع الصين لعدة أسباب إستراتجية مرتبطة بإدارة الصراع في إطار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ويمكن إجمال أهم الأهداف التي تستهدفها هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- تخليص الولايات المتحدة الأمريكية من المأزق الفيتنامي.
- خلق الثقل المعادل للاتحاد السوفيتي .
- نزع المبادرة من يد حركات السلام النشطة في حينها من خلال طرح برنامج سلم دولي شامل.

فأنصار إستراتيجية الارتباط كهنري كيسنجر يرون أنه من المبالغ فيه المقارنة بين صعود كل من ألمانيا واليابان مطلع القرن العشرين والصعود الصيني على المسرح الدولي، فالاختلاف يتجلى في ظهور العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يضاف إلى ذلك ظهور الأسلحة ذات القدرة التدميرية الهائلة كالأسلحة النووية وهو ما يجعل من كلفة الحرب بالغة التكاليف ما ينجر عنه مجافزة

خاسرة للجميع أي أنه ليس بمقدور أي طرف الفوز في هذه الحرب، ومن جانب آخر فإن إسقاط إستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي السابق خلال الحرب الباردة لا يمكن أن تكون ذات جدوى نظرا لاختلاف العقائد والرؤى الإستراتيجية بين كل من الاتحاد السوفيتي والصين، فجمهورية الصين الشعبية ليس لديها رصيد تاريخي من التوسع الامبريالي، كما أن الميزانية الدفاعية للصين تمثل فقط 20% من مثيلتها الأمريكية، وبناء عليه فالصين يمكن أن تشكل تهديدا سياسيا واقتصاديا على أبعد تقدير وليس تهديدا عسكريا[44]. كما يعتقد هنري كيسنجر أن الاختبار الحقيقي للنوايا الصينية يتوقف على ما إذا كانت الصين ستوظف قوتها الاقتصادية والسياسية الكبيرة لاستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من القارة الآسيوية أم أنها سوف تسعى للتعاون معها. كما أن الصعود الآسيوي بشكل عام يمثل اختبارا للقدرات التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن لها تجاوزه في إطار التعاون مع مختلف الدول بما فيها الصين، فالتعاون يحافظ على استقرار النظام الدولي على اعتبار أن الدول الآسيوية لا ترى أي تناقض في الارتباط بكل من الولايات المتحدة والصين، كما لا ترغب في إصباغ الطابع الأيديولوجي على القضايا المختلفة على حساب المصالح الحيوية، كما أن الصين هي نفسها حريصة كل الحرص على التعاون مع الولايات المتحدة في الكثير من القضايا الثنائية والإقليمية[45].

إن الارتباط أو الإشراك Engagement لا يجب أن يكون في حد ذاته هو هدف السياسة، وإنما هو عملية أو وسيلة إلى الهدف النهائي المتمثل في دمج الصين في النظام الدولي المؤسسي والمعياري والقائم على القواعد، فالارتباط هو الوسيلة والدمج هو الغاية[46]. فالسلوك الصيني سوف يتحدد بدرجة كبيرة عن طريق المؤسسات الدولية وتوازن القوى الخارج عن سيطرتها، ولذلك يؤيد كثير من ،متخصصي الشؤون الصينية وممارسي السياسة الخارجية إشراك الصين في أكبر عدد ممكن من النظم الدولية والتعهدات الملزمة بما يقلل من إمكانية السلوك المعرقل من جانبها ويزيد الدمج الناعم للصين في النظام الدولي[47]. وبناء على ذلك فإنه من الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية أن تتعايش مع نظام دولي تقوده قوى متعددة وأن تساعد الصين على المساهمة في حل المشكلات الدولية.

ومن جانب آخر يعتقد جوزيف ناي أن إستراتيجية الاحتواء هي في الأساس بالغة الخطورة نظرا لعدم وضوح الرؤية بشأن طبيعة الصعود الصيني وبالتالي فإن إستراتيجية الارتباط مع الصين وإدماجها في النظام العالمي تعتبر الإستراتيجية المثلى، على اعتبار أنها تقدم أفضل فرصة لدمج الصين في النظم الدولية القائمة على القواعد مع الحفاظ في نفس الوقت على قنوات مفتوحة للضغط عن طريق المصالح القومية الثنائية، فإستراتيجية الارتباط من خلال التقارب Ostpolitik تقدم أكبر قوة لدفع التأثير على التطور الداخلي للمجتمع الصيني في اتجاه أكثر ليبرالية وانفتاح[49]. فاحتواء الصين

سيؤدي إلى تضخيم القوة الصينية كما أنه يتجاهل التغييرات التي حدثت في الداخل الصيني كإحلال القومية الصينية محل الشيوعية كأيديولوجية في المجتمع الصيني وبالتالي ينبغي التعامل مع الصين على هذا الأساس خاصة أن أي إستراتيجية لاحتواء الصين تحتاج من ضمن شروط نجاحها الدعم القوي من القوى الإقليمية المحيطة بالصين وهو ما لا يجد صدًا عند هذه القوى. وفي هذا الإطار ينسجم تحليل ناي مع تحليل كيسنجر الذي يعتقد أن افتراض المواجهة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين حتمية وأن من الأفضل الإعداد لها هو افتراض خطير مثلما هو افتراض خاطئ، على اعتبار أنه من المعيب الإبقاء على أنماط تفكير الحرب الباردة فمن غير الحكمة استبدال الاتحاد السوفيتي بالصين وتطبيق الاحتواء العسكري للحرب الباردة عليها[50].

ويرد ناي على من يري بأن الصين تطمح في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق آسيا ثم عالميا، بأنه من المشكوك فيه -حتى في حال توافر الرغبة الصينية- أن تكتسب الصين القدرة العسكرية على تحقيق هذا الهدف في المدى المنظور، كما أن الصين لا ترغب في إثارة غضب جيرانها واستعداء دول خارجية في ظل خوفها من غلق أسواقها أمام منتجاتها وحرمانها من مواردها، بالإضافة إلى أن أي تصرف صيني عسكري سيدفع جيرانها إلى تشكيل تحالفات من شأنها إضعاف قوة بكين الصلبة والناعمة، ويضيف ناي بأن هناك معارضة من دول آسيوية كالهند واليابان لدور صيني فاعل في القارة الآسيوية مما يصب في المصلحة الأمريكية في ظل التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان، وتحسن العلاقات الأمريكية – الهندية. ومن الموقف القوي الذي تشكله جبهة الولايات المتحدة والهند واليابان، يمكن إشراك الصين في القضايا الدولية وتقديم الحوافز لها للعب دور مسؤول، مع الاستعداد والتحوط من أي سلوك عدواني للصين كقوة صاعدة.

خاتمة :

إن المتتبع للمشهد السياسي الأمريكي وطبيعة صناعة القرار فيه يرى بوضوح أن مؤسسات ومراكز البحث والتفكير أصبحت جزء لا يتجزأ من منظومة صناعة القرار الأمريكي، فمن بين العديد من المؤثرات يبرز الدور الكبير الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صناعة الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي، فظهور مراكز البحث والتفكير كلاعب مهم في مجتمع صانعي الإستراتيجية الأمريكية يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنظمة من المؤسسات في بيئة صنع الإستراتيجية الأمريكية. ويتجلى هذا التأثير من خلال احتدام التنافس بين مراكز الأبحاث ذات التوجه المحافظ والمحافظ الجديد من جهة ومراكز الأبحاث ذات التوجه الليبرالي من جهة أخرى حول طبيعة العلاقة مع الصين، أي بين الداعين إلى إشراك الصين كلاعب دولي مهم في هيكلية النظام الدولي من خلال انتهاج سياسة الارتباط مقابل المتمسكين بعقلية الحرب الباردة من خلال إسقاط النموذج السوفيتي على الصين عن طريق فرض سياسة الاحتواء، أو ما يمكن وصفه بسياسات "الباب المفتوح" مقابل "الباب المغلق".

تتسم السياسة الأمريكية تجاه الصين بالطابع العملي والبراجماتي، فلا يبدو التناقض الأيديولوجي معضلة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث نجح الجانبان في تغليب المصالح المشتركة خاصة المصالح الاقتصادية، بغض النظر عن الاعتبارات الأيديولوجية. لكن ذلك لا يقلل من تأثير أفكار مراكز البحث والتفكير ذات التوجه المحافظ في السياسة الأمريكية تجاه الصين، حيث تظهر بين الحين والآخر الأفكار الخاصة باحتواء الصين، خاصة خلال الأزمات، حيث تتزايد الدعاوي لاحتواء القوة العسكرية الصينية المتصاعدة. ومن جانب آخر يعد الارتباط مع الصين هو الاتجاه الغالب في السياسة الأمريكية تجاهها حفاظا على المصالح الأمريكية الحيوية معها.

الهوامش:

[1] فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجا)، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2012، ص 403

[2] للمزيد أنظر مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية: تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، القسم الأول، على الرابط: www.alkashif.org/html/centre/9/1.pdf

[3] هشام القروي، مصادر التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية: الجهات الفاعلة الأمريكية والشرق أوسطية، سلسلة دراسات، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012، ص 49

[4] شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، 2009، ص 37

[5] للمزيد أنظر موقع مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي على الرابط : www.ceip.org

[6] للمزيد أنظر موقع مجلس العلاقات الخارجية على الرابط: www.cfr.org/

[7] سالم مطر عبد الله، هيئات أبحاث السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صنع السياسة الخارجية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 17، العدد 01، كانون الثاني 2010، ص ص 303- 304

[8] Richard Haass. The Role of Tink Tanks in U.S Foreign Policy. Agenda An Electronic Journal of The U.S Department of State. Volume 7. N° 03. November 2002. P 6

[9] هاشم حسن حسين الشهواني، مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks وأثرها في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضايا العربية، مجلة الدراسات الإقليمية، العراق، جامعة الموصل، الإصدار 26، السنة 2012، ص 233

[10] المرجع نفسه، ص 231

[11] بسمة خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة: النموذج الأمريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، جامعة القادسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، كانون الأول 2009، ص 126

[12] هاشم حسن حسين الشهواني، مرجع سابق، ص 232

[13] بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص 134

[14] شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 59

[15] * ريتشارد هاس هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل هذا المنصب منذ تموز/يوليو 2003. وكان ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية حتى حزيران/يونيو 2003، حيث كان مستشاراً أول لوزير الخارجية كولن باول في مجال واسع من اهتمامات السياسة الخارجية. وكان هاس الذي صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على منحه رتبة سفير، قد عمل منسقاً للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان، وقد كان المسؤول القيادي في الحكومة الأمريكية لدعم عملية السلام في أيرلندا الشمالية. وبسبب الجهود المميزة التي بذلها فقد حصل على جائزة الشرف بامتياز من وزارة الخارجية الأمريكية .

[16] هشام القروي، مرجع سابق، ص ص 48-49

[17] بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص 126

[18] صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي وكيف؟، مجلة آفاق عربية، السنة الرابعة عشر، العدد 11، 1992، ص 91

[19] مصطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد: دراسة في مراكز الأبحاث الغربية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2007، ص 117

[20] هاشم حسن حسين الشهواني، مرجع سابق، ص 234

[21] هشام القروي، مرجع سابق، ص 48

[22] Richard Haass. Op cit. P 5

[23] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص 37-38

[24] للمزيد حول تصنيف لودر لمراكز التفكير العالمية أنظر: محسن صالح، قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 22 جانفي 2015، على الرابط التالي: /www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/26

[25] للمزيد أنظر: برنامج في العمق ، قناة الجزيرة القطرية: الدور السياسي لمراكز الأبحاث الغربية، الاثنين: 12-01-2015 على الرابط:

/http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2015/1/8

[26] للمزيد أنظر: سعود العابد، التفكير الإستراتيجي 1، صحيفة الرياض، العدد 15410، بتاريخ: 02 سبتمبر 2010

[27] T Craig Loehle. Thinking by Strategically. Cambridge University Press. 1996. P 12

[28] فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص 39

[29] المرجع نفسه، ص 40

[30] أنس حسن حميد، دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي – الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا -، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، الإصدار 50، 2015، ص 22

[31] باهر مردان، الإستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين، د د ن، 2014، ص ص 25-26

[32] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 150

[33]Robert Kangan. Ambition and Anxiety America's Competition With China. In: Gary J. Schmitt (ed). The Rise of China Essays on the Future Competition. New York. Encounter Books. 2009. P 16

[34] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 151

[35]Robert Kangan. Op cit.P 14

[36]David Shambaugh. Containment or Engagement of China? Calculating Beijing's Responses. International Security. Vol 21. N° 02. Autumn 1996. P 187

[37] خالد الحروب، في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: عودة التاريخ و "رابطة الديمقراطيات"، مجلة المستقبل العربي،السنة الحادية والثلاثون، العدد 357، تشرين الثاني- نوفمبر 2008، ص 27

[38] عبد الله صالح، احتواء الصين الهدف الحقيقي لواشنطن، مجلة العصر،عدد 21-04-2006، على الرابط: www.alasr.me/articles/view/7707

[39] كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس، ليبيا، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2007، ص 368

[40]Ashly J. Tellis. China's Grand Strategy. In: Gary J. Smith (ed). The Rise of China Essays on the Future Competition. New York. Encounter Books. 2009. P 43

[41] ديفيد شامبو، احتواء الصين أم إشراكها؟ حساب ردود بكين، في: مايكل إي .براون وأوين آر. كوتي وآخرون، صعود الصين، القاهرة، المركز العربي للترجمة، 2010، ص 382

[42]David Capie , Paul Evans. The Asia – Pacific Security Lexicon. Singapore. Institute of Southeast Asian Studies. 2007. Pp 116-117

[43] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 149

[44]Henry A. Kissinger. China: Containment Won't Work. The Washington Post. June 13, 2005. On: www.henrykissenger.com/articles/wp061305.html

[45]Ibid

[46] ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 378

[47] المرجع نفسه، ص 381

[48]Joseph Nye. The Case For Deep Engagement. Foreign Affairs. Vol 74. N° 04. Jul-Aug 1995. Pp 90- 94

[49] ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 382

[50] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 366